البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
نيسان 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير. وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	25
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة، أظهر الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية على صعيد القطاع الخارجي وعدد من مؤشرات القطاع النقدي، بما في ذلك تراجع عجز الحساب الجاري وتنامي الاحتياطيات الأجنبية. في المقابل، أظهرت المؤشرات الربعية الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حدوث تباطؤ في معدل النمو الحقيقي خلال عام 2009 تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2009 كاملاً بنسبة 2.8٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 7.8٪ خلال عام 2008. كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 4.6٪ مقابل ارتفاع نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2009. وبلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 685.9 مليون دينار (منها ما نسبته 23.3٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 266.3 مليون دولار (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 11,145.3 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 278.2 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,291.5 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 113.3 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,430.5 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 472.2 مليون دينار (2.3٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,770.6 مليون دينار.
- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2010 بمقدار 15.8 نقطة (0.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,517.7 نقطة.

❑ **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ وفر الموازنة العامة، بعد المساعدات الخارجية، خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ما مقداره 158.8 مليون دينار، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 53.4 مليون دينار تسجل الموازنة وفراً مقداره 105.4 مليون دينار. وانخفض صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 4.0 مليون دينار ليبلغ 5,787.0 مليون دينار (32.9٪ من GDP)، وفي المقابل ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية شباط 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 12.0 مليون دينار ليبلغ 3,881.0 مليون دينار (22.1٪ من GDP).

❑ **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بنسبة 6.0٪ لتبلغ 748.7 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 11.7٪ لتبلغ 1,592.4مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 34.0٪ ليبلغ 843.7 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال الثلاثة شهور الأولى من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق إلى ارتفاع مقبوضات بند السفر بنسبة 39.6٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 40.0٪، وارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 0.9٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال عام 2009 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 899.8 مليون دينار بالمقارنة مع عجز مقداره 1,546.0 مليون دينار خلال العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة صافي تدفق للداخل بقيمة 1,691.0 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2008 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 266.3 مليون دولار (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 11,145.3 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.1) شهر. ومن الجدير ذكره أن رصيد الاحتياطيات حتى تاريخ 2010/4/26 قد سجل ارتفاعاً قدره 250.1 مليون دولار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 11,129.1 مليون دولار.

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 278.2 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009 لتبلغ 20,291.5 مليون دينار.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 113.3 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 13,430.5 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 472.2 مليون دينار (2.3٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 20,770.6 مليون دينار.

- ارتفعت أسعار الفائدة على التسهيلات لدى البنوك المرخصة خلال الربع الأول من عام 2010، بينما انخفضت أسعار الفائدة على الودائع وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2009.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار من عام 2010 بمقدار 15.8 نقطة (0.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,517.7 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار 2010 بحوالي 0.8 مليار دينار (3.6٪) لتصل إلى 21.7 مليار دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية آذار	
2009		2009	2010
US$ 10,879.0	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 8,517.5	US$ 11,145.3
٪40.5		٪10.0	٪2.4
20,013.3	السيولة المحلية	18,686.7	20,291.5
٪9.3		٪2.1	٪1.4
13,317.2	التسهيلات الائتمانية	12,903.7	13,430.5
٪2.1		٪-1.1	٪0.9
12,041.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	11,719.6	12,136.7
٪1.4		٪-1.3	٪0.8
20,298.4	إجمالي ودائع العملاء	18,695.0	20,770.6
٪12.1		٪3.3	٪2.3
15,865.0	دينار	14,258.8	16,145.6
٪18.9		٪6.8	٪1.8
4,433.4	أجنبي	4,436.3	4,625.0
٪-6.7		٪-6.7	٪4.3
16,256.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	14,711.2	16,537.8
٪13.7		٪2.9	٪1.7
13,500.0	دينار	11,971.1	13,631.7
٪19.5		٪5.9	٪1.0
2,756.7	أجنبي	2,740.1	2,906.1
٪-7.8		٪-8.4	٪5.4

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

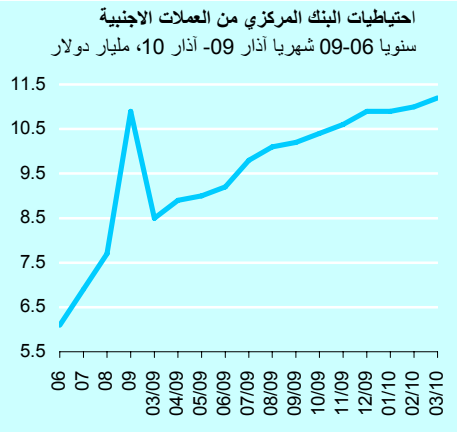

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 266.3 مليون دولار (2.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، لتبلغ 11,145.3 مليون دولار. كما بلغت الاحتياطيات بتاريخ 26 نيسان 2010 ما مقداره 11,129.1 مليون دولار، بارتفاع قدره 250.1 مليون دولار عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (8.1) شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر آذار من عام 2010 بمقدار 41.7 مليون دينار (0.2٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 20,291.5 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 37.5 مليون دينار (0.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2010، فقد سجّلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 278.2 مليون دينار (1.4٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 382.5 مليون دينار (2.1٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال الربع الأول من عام 2010 مع نهاية عام 2009 يلاحظ الآتي:**

  - **مكونـات السيـولـة:**

    – ارتفعت الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 265.9 مليون دينار (1.5٪) عن مستواها في نهاية عام 2009 لتصل إلى 17,599.7 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 464.1 مليون دينار (3.0٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

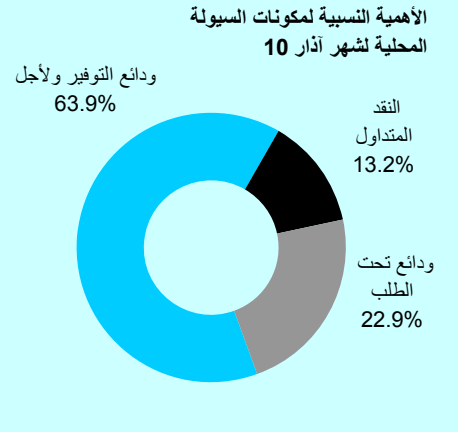

– ارتفع النقد المتداول في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 12.3 مليون دينار (0.5٪) عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 2,691.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 81.6 مليون دينار (3.1٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **العـــوامل المـــؤثـــرة على السيولـــة المحليـــة:**

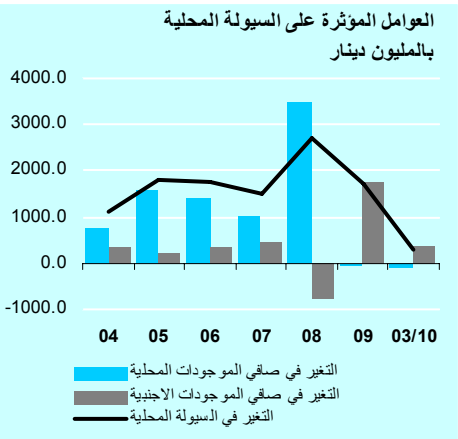

– انخفض بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 82.6 مليون دينار (0.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقابل ارتفاع قدره 137.9 مليون دينار (1.2٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد جاء الانخفاض المسجل خلال الربع الأول من عام 2010 محصلة لانخفاض بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 172.2 مليون دينار (2.7٪) وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 89.6 مليون دينار (0.5٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 360.8 مليون دينار (4.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2009، مقارنة مع ارتفاع مقداره 244.6 مليون دينار (3.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2009. وقد تأتى هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 202.8 مليون دينار (55.5٪) وارتفاعه لدى البنك المركزي بمقدار 158.0 مليون دينار (1.7٪).

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

تغير الرصيد كما هو في نهاية آذار			عام
2010	**2009**		**2009**
360.8	**244.6**	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**1,780.1**
158.0	481.3	البنك المركزي	2,433.2
202.8	-236.7	البنوك المرخصة	-653.1
-82.6	**137.9**	**الموجودات المحلية (صافي)**	**-71.0**
-172.2	-595.0	البنك المركزي، منها:	-2,552.8
-79.7	-112.3	الديون على القطاع العام (صافي)	-302.8
-92.5	-482.5	أخرى (صافي*)	-2,250.0
89.6	732.9	البنوك المرخصة	2,481.8
-284.4	100.4	الديون على القطاع العام (صافي)	630.5
99.9	25	الديون على القطاع الخاص	159.9
274.1	607.5	أخرى (صافي)	1,691.4
278.2	**382.5**	**السيولة المحلية (M2)**	**1,709.1**
12.3	**-81.6**	**النقد المتداول**	**14.7**
265.9	**464.1**	**الودائع، منها:**	**1,694.4**
95.4	-310.6	بالعملات الأجنبية	-436.1

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي وللمرة الأولى خلال عام 2010 بإجراء تخفيض على أدوات سياسته النقدية وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2010/2/21، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.25٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.00٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.00٪.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال عام 2009 والفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

آذار			نهاية
2010	2009		2009
4.25	5.75	إعادة الخصم	4.75
4.00	5.50	اتفاقيات إعادة الشراء	4.50
2.00	3.50	نافذة الإيداع	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

- **أسعار الفائدة على الودائع:**

– **الودائع لأجل:** انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آذار 2010 بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.68٪، منخفضاً بذلك بما مقداره 55 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

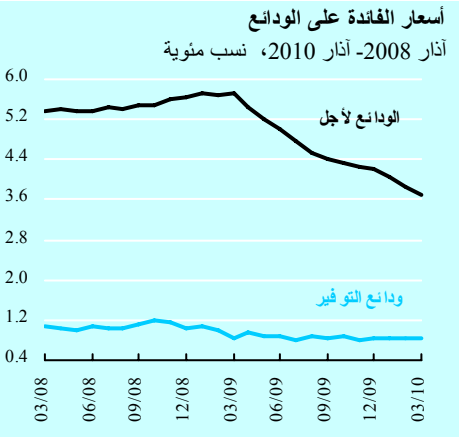

- **ودائع التوفير**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آذار 2010 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.81٪، منخفضاً بذلك بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **ودائع تحت الطلب**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آذار 2010 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.48٪، منخفضاً بحوالي 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

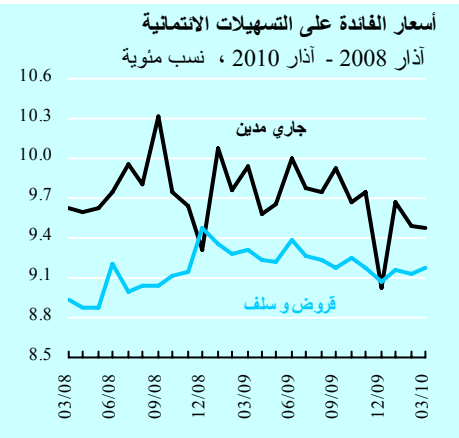

- **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آذار 2010 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.47٪، في حين ارتفع بمقدار 44 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة:** ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر آذار 2010 بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.63٪، ليسجل ارتفاعاً بحوالي 46 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2009		آذار 2009	آذار 2010	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
0.67	تحت الطلب	0.85	0.48	-19
0.84	توفير	0.84	0.81	-3
4.23	لأجل	5.74	3.68	-55
	التسهيلات			
9.17	كمبيالات واسناد مخصومة	9.30	9.63	46
9.07	قروض وسلف	9.31	9.17	10
9.03	جاري مدين	9.94	9.47	44
8.34	الإقراض لأفضل العملاء	8.45	8.20	-14

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آذار 2010 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.17٪، في حين ارتفع بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية شهر آذار 2010 ما نسبته 8.20٪، منخفضاً بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 13,430.5 مليون دينار، بارتفاع مقداره 113.3 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 140.6 مليون دينار (1.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام 2010، فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الانشاءات بمقدار 476.3 مليون

دينار (18.4٪)، وارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من قطاعي الصناعة والسياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 60.7 مليون دينار (3.7٪) و 21.4 مليون دينار (5.0٪) على التوالي. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاعي التجارة العامة والزراعة بمقدار 14.1 مليون دينار (0.4٪) و 10.3 مليون دينار (4.5٪) على التوالي. كما انخفضت التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 404.5 مليون دينار (11.9٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الأول ولن عام 2010 ما مقداره 20,770.6 مليون دينار، بارتفاع بلغ 472.2 مليون دينار (2.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 592.4 مليون دينار (3.3٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الربع الأول من عام 2010 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 281.1 مليون دينار (1.7٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 120.8 مليون دينار (5.3٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 91.4 مليون دينار (5.6٪)، بينما انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 21.1 مليون دينار (14.1٪) وذلك بالمقارنة بمستوياتها السائدة في نهاية عام 2009.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال الربع الأول من عام 2010، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالدينار بمقدار 280.6 مليون دينار (1.8٪)، كما ارتفع بند الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 191.6 مليون دينار (4.3٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2009.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تحسناً في أدائها خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر آذار 2010 بمقدار 436.6 مليون دينار (88.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 929.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 191.5 مليون دينار (19.5٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2010، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,014.1 مليون دينار، مسجّلاً بذلك انخفاضاً قدره 737.0 مليون دينار (26.8٪) عن حجمه المسجّل خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آذار 2010 بواقع 547.6 مليون سهم (131.8٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 963.1 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 134.4 مليون سهم (24.3٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الربع الأول من عام 2010، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,843.6 مليون سهم بالمقارنة مع 1,551.4 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **الرقم القياسي لأسـعار الأسهـم:**

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آذار 2010 ارتفاعاً قدره 46.8 نقطة (1.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,517.7 نقطة، بالمقارنة

الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم المـرجح بالأسـهم الحرة وفقاً للقطاع

2009		آذار 2009	2010
2,533.5	الرقم القياسي العام	**2,708.2**	**2,517.7**
3,026.8	القطاع المالي	3,447.2	3,029.3
2,738.8	قطاع الصناعة	2,788.7	2,685.5
2,107.9	قطاع الخدمات	2,044.7	2,100.2

المصدر: بورصة عمان.

مع ارتفاع بلغ 91.7 نقطة (3.5٪) خلال الشهر المماثل من عام 2009. أما خلال الربع الأول من عام 2010، فقد بلغ الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الأسهم ما مقداره 15.8 نقطة (0.6٪) عن مستواه المسجّل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض قدره 50.3 نقطة (1.8٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بمقدار 53.3 نقطة (1.9٪) و 7.7 نقطة (0.4٪) على التوالي، وارتفاع الرقم القياسي للقطاع المالي بمقدار 2.5 نقطة (0.1٪)، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2009.

- **القيمـــة السوقيـــة للأسهـــم:**

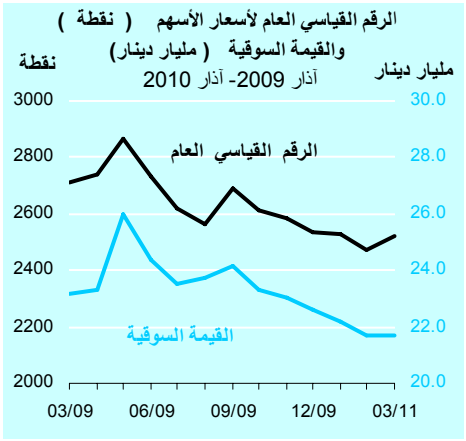

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آذار 2010 ما مقداره 21.7 مليار دينار، محافظة بذلك على نفس مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قارب 0.1 مليار دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من عام 2009. أما خلال الربع الأول من عام 2010، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 0.8 مليار دينار (3.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، مقارنة مع انخفاض قارب 2.2 مليار دينار (8.7٪) خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر آذار 2010 تدفقاً موجباً بلغ 31 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 6.2 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2009، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آذار 2010 ما قيمته 196.5 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 165.5 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2010، فقد سجّل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً موجباً قدره 3.9 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 24.8 مليون دينار خلال نفس الفترة المماثلة من عام 2009.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		آذار	
2009		2009	2010
9,665.3	حجم التداول	1,171.2	929.5
38.8	معدل التداول اليومي	53.2	40.4
22,571.1	القيمة السوقية	23,187.5	21,715.7
6,022.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	687.0	963.1
(3.8)	صافي استثمار غير الأردنيين	6.2	31.0
2,135.5	مشتريات	304.2	196.5
2,139.3	مبيعات	298.0	165.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال عام 2009 كاملاً نمواً حقيقياً نسبته 2.8٪ بأسعار السوق و 3.7٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ لكل منهما خلال عام 2008.
- سجل الناتج الحقيقي خلال الربع الأخير من عام 2009 نمواً نسبته 2.9٪ بأسعار السوق و 5.0٪ بأسعار الأساس، وذلك بالمقارنة مع نمو (بأسعار السوق) بلغ 2.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2009 و 4.1٪ خلال الربع الأخير من عام 2008.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 4.6٪ مقارنة مع ارتفاع نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، وذلك بعد الانكماش المحدود الذي سجله الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً وبنسبة 0.7٪.
- ارتفع الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 إلى ما مقداره 685.9 مليون دينار (منها ما نسبته 23.3٪ استثمارات أجنبية) بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2009 كاملاً تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على النمو الاقتصادي الإقليمي

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2007- 2009 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2007					
GDP بالأسعار الثابتة	11.1	10.8	8.1	5.7	**8.8**
GDP بالأسعار الجارية	17.6	15.5	16.6	15.1	**16.2**
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	8.5	9.1	9.4	4.1	**7.8**
GDP بالأسعار الجارية	23.6	23.9	30.7	20.9	**24.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	2.1	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	11.5	8.5	5.7	7.3	**8.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

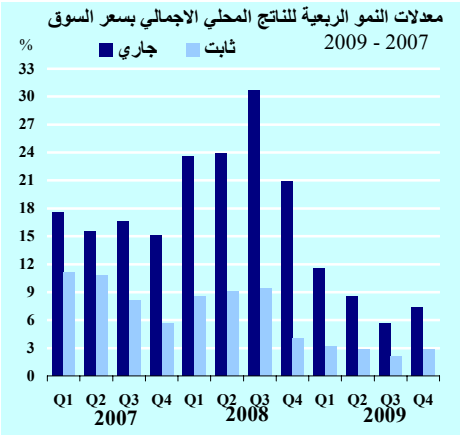

والعالمي، فقد **سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2009 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.8٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ خلال عام 2008.** وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات الذي تراجع في عام 2009، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.7٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 7.8٪ خلال عام 2008. كما **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 8.0٪** بالمقارنة مع نمو مرتفع نسبته 24.9٪ خلال عام 2008، وذلك نتيجة **لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال عام 2009 كاملاً بنسبة 5.1٪** مقابل ارتفاع أكبر نسبته 15.9٪ خلال عام 2008.

وقد تأثرت وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال عام 2009 بتراجع قيمة الصادرات السلعية الوطنية بنسبة 19.4٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 39.2٪ خلال عام 2008 بسبب تداعيات الأزمة العالمية، كما تأثرت هذه الوتيرة بتباطؤ معدل نمو قطاعات الإنتاج الخدمي ليصل إلى 3.9٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 7.8٪ خلال عام 2008.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد شهدت القطاعات الاقتصادية خلال عام 2009 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها **قطاع الإنشاءات** والذي

سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته 14.0٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 12.6٪ خلال عام 2008، كما سجل قطاع الزراعة نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 12.9٪ مقابل نمو طفيف نسبته 1.3٪ خلال عام 2008. أما قطاع "منتجو الخدمات الحكومية"، فقد ارتفع معدل نموه خلال عام 2009 ليصل إلى 7.1٪ مقابل 3.9٪ خلال عام 2008.

ومن ناحية أخرى، شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها الحقيقي وأهمها قطاع "تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" الذي نما بمعدل 1.9٪ والصناعات التحويلية (2.4٪) و"النقل والاتصالات" (7.1٪) ، وذلك بالمقارنة مع نمو نسبته 11.0٪ و 6.1٪ و 8.2٪ خلال عام 2008 على الترتيب.

أما **قطاعا الصناعات الإستخراجية و "خدمات المال والتأمين" فقد شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 28.6٪ و 3.6٪ تباعاً مقابل نمو إيجابي مرتفع نسبته 13.3٪ و 14.3٪ خلال عام 2008 على الترتيب.

وبالنسبة لبند صافي الضرائب على المنتجات (المحلية والمستوردة)، فقد سجل تراجعاً خلال عام 2009 وبواقع 2.9٪ مقابل نمو نسبته 7.7٪ خلال عام 2008، مدفوعاً بتباطؤ حركة النشاط الاقتصادي في المملكة والذي تمخض عنه تراجع حصيلة الضريبة العامة على السلع المحلية والقطاع التجاري، بالإضافة إلى تراجع المستوردات السلعية وما ترتب عليه من انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، فقد بلغت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2009 كاملاً ما مقداره 1.1 نقطة مئوية و 2.6 نقطة مئوية مقابل 2.7 نقطة مئوية و 5.1 نقطة مئوية خلال عام 2008 على الترتيب. كما تراجعت مساهمة بند صافي الضرائب على المنتجات لتبلغ 0.5- نقطة مئوية مقابل 1.3 نقطة مئوية خلال عام 2008.

أما بالنسبة **لتطورات GDP خلال الربع الأخير من عام 2009 تحديداً، فقد نما GDP بنسبة 2.9٪ و 7.3٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية** على الترتيب، مقابل نمو نسبته 4.1٪ و 20.9٪ خلال الربع الرابع من عام 2008 على الترتيب.

❑ المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن الفترة المنقضية من العام الحالي تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه العديد من المؤشرات نمواً متسارعاً في أدائها وأبرزها مؤشرات قطاع النقل (عدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية وكميات البضائع الصادرة والواردة من خلال ميناء العقبة) إلى جانب الرقم القياسي لإنتاج الصناعات الإستخراجية، أظهر مؤشر المساحات المرخصة للبناء نمواً متباطئاً. وفي المقابل، أظهر عدد آخر من المؤشرات تراجعاً في أدائها أبرزها الرقم القياسي لإنتاج الصناعات التحويلية ومبيعات الأسمنت في السوق المحلية.

وتبيّن الجداول التالية حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني– شباط	
		2009	2010
-28.6	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	-10.2	4.1
عام 2009 كاملاً	**البنـــــــــــد**	**كانون ثاني – آذار**	
		2009	**2010**
-1.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-11.2	20.4
-27.5	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-31.5	12.1
-16.2	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-20.0	24.4
2.9	إنتاج الأحماض الكيماوية	-48.4	115.6
0.5	عدد المغادرين	2.2	34.0
-17.8	إنتاج الفوسفات	-31.2	57.7
-8.5	إنتاج الأسمدة	-50.9	151.4
-4.6	إنتاج الاسمنت	-0.8	0.2

تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – شباط	
		2009	2010
17.5	المساحات المرخصة للبناء	13.5	0.6

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2009 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – شباط	
		2009	2010
-1.7	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	-4.0	-1.9
1.2	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	-2.7	-1.0
-8.1	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	-19.2	-6.6
عام 2009 كاملاً	**البنـــــــــــد**	**كانون ثاني – آذار**	
		2009	**2010**
-3.6	إنتاج المنتجات البترولية	-13.5	-7.5
0.4	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	8.9	-7.0
-44.0	إنتاج البوتاس	1.9	-35.4

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

❐ حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الإستثمار، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 685.9 مليون دينار بالمقارنة مع 249.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، مسجلاً بذلك ارتفاعاً ملحوظاً بلغ مقداره 436.1 مليون دينار بالمقارنة مع مستواه خلال الفترة المقابلة من عام 2009 وذلك رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية.
- وفيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، استحوذ **قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" وبصورة غير مسبوقة على المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات وبنسبة 36.4٪ (249.4 مليون دينار) خلال الربع الأول من عام 2010**، تلاه قطاع الصناعة وبحصة بلغت (32.4٪)، ثم قطاع الفنادق بحصة (23.5٪) والمستشفيات (4.1٪) والنقل (2.3٪)، وأخيراً الزراعة (1.3٪).
- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت لتصل إلى 160.1 مليون دينار (مشكلّة 23.3٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة) خلال الربع الأول من عام 2010 مقابل 80.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009، كما سجلت الاستثمارات المحلية انتعاشاً كبيراً لتصل إلى 525.8 مليون دينار مقابل 169.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009 (مشكلة 76.7٪ من المجموع).
- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

الأسعـــار

شهدت أسعار المستهلك خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي وذلك في اعقاب تسجيلها لإنكماش محدود بلغ 0.7٪ في المتوسط خلال عام 2009 كاملاً. وبشكل أكثر تفصيلاً، **بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) 4.6٪** (وذلك مقابل 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2009). هذا وقد تأثرت الزيادة في المستوى العام للأسعار خلال الربع الأول من هذا العام بارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع والخدمات المرتبطة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

معدل التضخم السنوي
التغير النسبي في متوسط CPI خلال الربع الاول للأعوام (2002-2010)

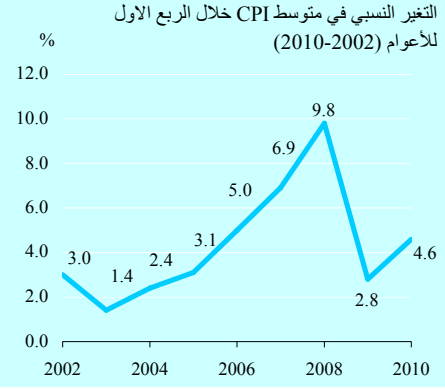

معدل التضخم الشهري
(آذار 2009- آذار 2010)

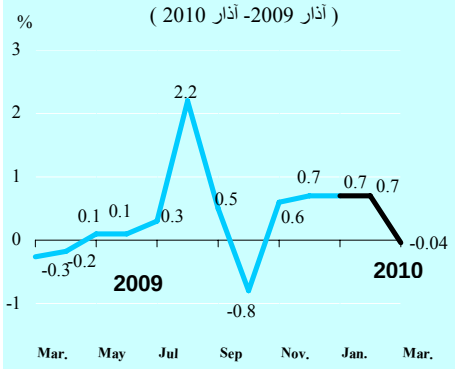

وفي المقابل، **تراجعت أسعار المستهلك خلال شهر آذار من عام 2010 مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة طفيفة** (رسمة معدل التضخم الشهري). وقد جاء هذا التطور بشكل أساس محصلة للتراجع المحدود في أسعار مجموعة المواد الغذائية، وخصوصاً الخضروات و"الألبان ومنتجاتها والبيض"، من ناحية، ولارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى بنسبة طفيفة، من ناحية أخرى.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لهذه التطورات:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **سجلت هذه المجموعة زيادة معتدلة في أسعارها خلال الربع الأول من عام 2010 وبواقع 3.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 7.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، مساهمة بذلك بمقدار 1.2 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2010.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً "اللحوم والدواجن" الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 7.1٪، وكذلك "السكر ومنتجاته" بنسبة 20.6٪، و"التبغ والسجائر" (8.2٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار بنود أخرى أهمها بند "الفواكه" الذي تراجعت أسعاره بنسبة 5.7٪، و"الزيوت والدهون" بنسبة (4.6٪).

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): **ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 1.4٪** بالمقارنة مع ارتفاع أكبر نسبته 7.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 0.1 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2010.** وقد تأثرت وتيرة الزيادة في أسعار هذه المجموعة بتباطؤ أسعار كل من بندي "الملابس" و"الأحذية" واللذان سجلا تضخماً بنسبة (1.4٪) و (1.6٪) على الترتيب خلال الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع (6.1٪) و (10.4٪) على التوالي خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 3.9٪ بالمقارنة مع زيادة أقل نسبتها 1.9٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2010**. وقد تأثر نمو أسعار هذه المجموعة بارتفاع الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة 8.4٪. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين (0.2٪) لبند التجهيزات المنزلية و (5.6٪) لبند الأواني والأدوات المنزلية، علماً بأن بند الإيجارات (الذي يشكل أهمية نسبية تبلغ 14.3٪) قد ارتفعت أسعاره بنسبة 2.4٪ خلال الربع الأول من عام 2010.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **ارتفعت أسعار** هذه المجموعة خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة ملموسة بلغت 7.6٪ مقابل تراجع نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، **مساهمة بذلك بمقدار 2.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال الربع الأول من عام 2010**. ويأتي ارتفاع أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لارتفاع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة 14.8٪ مقابل تراجع واضح نسبته 12.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2009، متأثراً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية. كما ارتفعت أسعار معظم بنود هذه المجموعة، وخصوصاً بند "التعليم" بنسبة 6.5٪ و"العناية الشخصية" بنسبة 5.3٪.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 وفراً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 158.8 مليون دينار مقارنة بعجز مالي بلغ 33.1 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2009. وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 53.4 مليون دينار، تسجل الموازنة العامة وفراً مالياً مقداره 105.4 مليون دينار.
- انخفض إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شباط 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 131.0 مليون دينار ليبلغ 6,955.0 مليون دينار (39.5٪ من GDP).
- انخفض صافي الدين العام الداخلي في نهاية شباط 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 4.0 مليون دينار ليبلغ 5,787.0 مليون دينار (32.9٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شباط 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 12.0 مليون دينار ليبلغ 3,881.0 مليون دينار (22.1٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر شباط 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 29.7 مليون دينار أو ما نسبته 10.4٪ لتصل إلى 316.5 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 بمقدار 30.9 مليون دينار أو ما نسبته 3.5٪ لتصل إلى 910.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة كل من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بمقدار 21.8 مليون دينار و 9.1 مليون دينار على التوالي.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر شباط والشهرين الأولين من عام 2010 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2009.

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	شباط		معدل النمو (٪)	كانون ثاني – شباط		معدل النمو (٪)
	2009	2010		2009	2010	
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**286.8**	**316.5**	**10.4**	**879.4**	**910.3**	**3.5**
الإيرادات المحلية، منها	264.8	298.6	12.8	835.1	856.9	2.6
الإيرادات الضريبية، منها	204.3	184.9	-9.5	716.9	663.8	-7.4
ضريبة المبيعات	113.8	127.6	12.1	214.1	260.2	21.5
الإيرادات الأخرى، منها	58.9	112.1	90.3	115.2	190.1	65.0
رسوم تسجيل الأراضي	11.0	10.8	-1.8	22.1	21.0	-5.0
المساعدات الخارجية	22.0	17.9	-18.6	44.3	53.4	20.5
إجمالي الإنفاق	**494.3**	**410.7**	**-16.9**	**912.5**	**751.5**	**-17.6**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-207.5**	**-94.2**		**-33.1**	**158.8**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بمقدار 21.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.6٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لـتصل إلى 856.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لارتفاع حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 74.9 مليون دينار من ناحية، وانخفاض الإيرادات الضريبية بمقدار 53.1 مليون دينار، من ناحية أخرى، علماً بأن الاقتطاعات التقاعدية لم تشهد أي تغير خلال الفترة قيد البحث.

➢ الإيرادات الضريبية

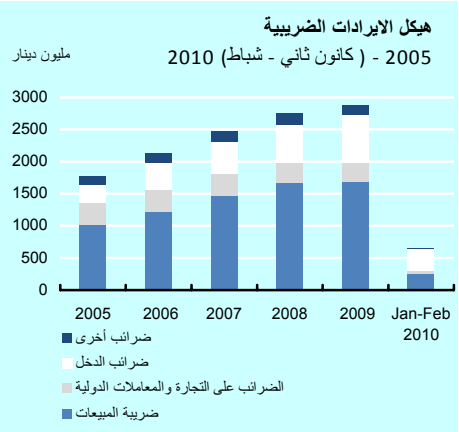

انخفضت الإيرادات الضريبية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بمقدار 53.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009 لتصل إلى 663.8 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 77.5٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **انخفاض حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 21.5٪ لتصل إلى 347.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 101.4 مليون دينار من ناحية، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 6.4 مليون دينار، من ناحية أخرى. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 89.0٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 309.1 مليون دينار (منها 147.1 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). ويعزى التراجع في حصيلة ضرائب الدخل والأرباح، بصورة أساسية، إلى التباطؤ الملموس في وتيرة النمو الحقيقي المسجل في عام 2009 وانعكاساته على اربحية الشركات في العام ذاته.

- **ارتفاع حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 46.1 مليون دينار أو ما نسبته 21.5٪ لتبلغ 260.2 مليون دينار. ويعزى النمو المسجل في الحصيلة الكلية لضريبة المبيعات إلى ارتفاع جميع مكوناتها، حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على الخدمات بواقع 23.0 مليون دينار وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 12.9 مليون دينار. كما شهدت حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع

التجاري ارتفاعاً مقداره 9.5 مليون دينار وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 0.7 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال الشهرين الأولين من عام 2010 قد سجلت ما نسبته 13.4٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة. ومن الجدير بالذكر كذلك أنّ القانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009 قد دخل حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع هذا العام والذي يرتكز على مبدأ توحيد الاجراءات الضريبية المتعلقة بضريبة المبيعات وإلغاء التشتت وعدم الوضوح في بعض القوانين وتوحيدها في اطار تشريعي ضريبي متكامل.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 1.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.4٪ لتصل إلى 40.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 1.2 مليون دينار وتراجع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 0.7 مليون دينار لتصل إلى 40.2 مليون دينار.

➢ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" بشكل ملحوظ خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بمقدار 74.9 مليون دينار أو ما نسبته 65.0٪ لتصل إلى 190.1 مليون دينار. ولقد جاء هذا الارتفاع نتيجة رئيسية لزيادة حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 63.3 مليون دينار لتبلغ 65.9 مليون دينار، وتحديداً شهد بند الفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة ارتفاعاً بمقدار 58.4 مليون دينار، وكذلك ارتفعت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بنسبة 11.4٪ لتبلغ 93.5 مليون دينار، كما شهد بند الايرادات المختلفة ارتفاعاً نسبته 7.0٪.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

حافظت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 على نفس مستواها المسجل خلال الفترة ذاتها من العام السابق لتبلغ 3.0 مليون دينار.

المساعدات الخارجية

ارتفعت المساعدات الخارجية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بمقدار 9.1 مليون دينار لتبلغ 53.4 مليون دينار.

إجمالي الإنفاق

انخفضت النفقات العامة في شهر شباط 2010 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2009 بمقدار 83.6 مليون دينار أو ما نسبته 16.9٪ لتصل إلى 410.7 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 انخفاضاً مقداره 161.0 مليون دينار أو ما نسبته 17.6٪ لتبلغ 751.5 مليون دينار. وقد جاء الانخفاض الأخير محصلة لتراجع كلاً من النفقات الرأسمالية بنسبة 68.4٪ والنفقات الجارية بنسبة 6.8٪.

النفقات الجارية

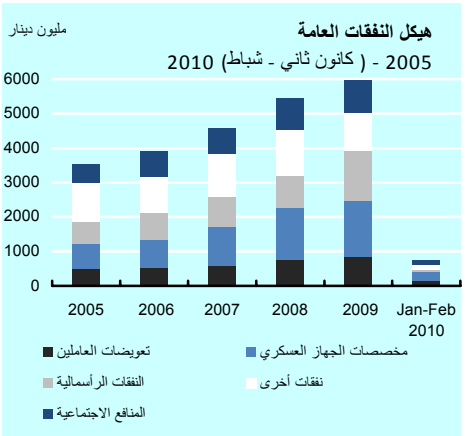

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بمقدار 51.5 مليون دينار أو ما نسبته 6.8٪ لتصل إلى 700.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض مدفوعاً بتراجع حصيلة كل من بندي المنافع الاجتماعية واستخدام السلع والخدمات. إذ تراجعت حصيلة المنافع الإجتماعية بمقدار 62.7 مليون دينار لتصل إلى 137.4 مليون دينار، علماً بأن الموازنة العامة للعام الحالي تخلو من أية مخصصات لشبكة الأمان الاجتماعي. كما شهد بند استخدام السلع والخدمات انخفاضاً مقداره 24.8 مليون دينار، ويعزى هذا الانخفاض

إلى قرار مجلس الوزراء الذي تضمن الطلب من جميع الوزارات والمؤسسات العامة المستقلة تخفيض نفقاتها التشغيلية بنسبة 20٪. وفي المقابل، ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 10.5 مليون دينار لتبلغ 143.0 مليون دينار، وكذلك ارتفعت كل من مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 6.0 مليون دينار لتبلغ 283.2 مليون دينار وحصيلة بند التقاعد بمقدار 5.6 مليون دينار. كما شهد بند فوائد القروض بشقيه الداخلي والخارجي ارتفاعاً بمقدار 15.5 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 انخفاضاً بمقدار 109.5 مليون دينار (أو ما نسبته 68.4٪) مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 50.7 مليون دينار، وبنسبة انجاز تبلغ 5.3٪ عن المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة.

الوفر/ العجز المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 وفراً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 158.8 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 33.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 وفراً أولياً**، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ مقداره 212.7 مليون دينار** مقابل وفر مقداره 5.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2009.

الدين العام

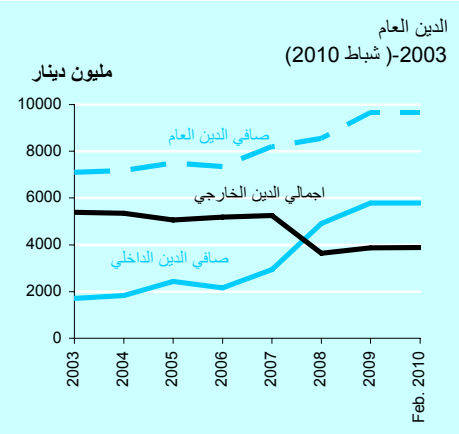

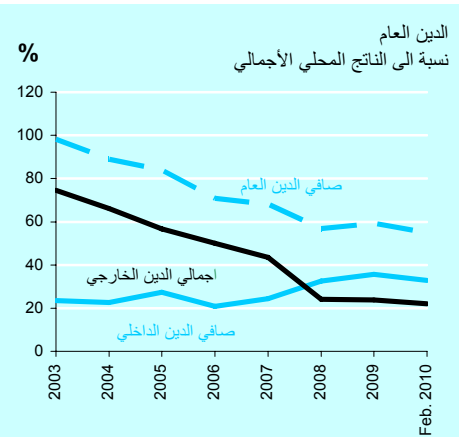

- **انخفض إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية شباط 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 131.0 مليون دينار ليبلغ 6,955.0 مليون دينار (39.5٪ من GDP). وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 100.0 مليون دينار ليصل إلى 5,653.0 مليون دينار أو 81.3٪ من إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية شهر شباط 2010 من جهة، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 40.0 مليون دينار ليصل إلى 952.0 مليون دينار في نهاية شهر شباط 2010، من جهة أخرى. ويذكر بأن البند الأخير يتضمن سندات تسوية حساب الخزينة.

- **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية شباط 2010 انخفاضاً** مقداره 4.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليبلغ 5,787.0 مليون دينار (32.9٪ من

GDP). وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 131.0 مليون دينار من جهة، وهبوط قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2009 بمقدار 126.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية شباط 2010 عن مستواه في نهاية عام 2009 بمقدار 12.0 مليون دينار ليبلغ 3,881.0 مليون دينار (22.1٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 34.2٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 10.3٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 26.5٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.6٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية شباط 2010 بمقدار 8.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2009 ليصل إلى 9,668.0 مليون دينار (55.0٪ من GDP) مقابل 9,660.0 مليون دينار (59.4٪ من GDP) في نهاية عام 2009. وترتيباً على ذلك، أظهرت نسبة صافي الدين العام إلى الناتج انخفاضاً بمقدار 4.4 نقطة مئوية. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ما مقداره 40.7 مليون دينار (منها 11.7 مليون دينار فوائد) مقابل 32.2 مليون دينار (منها 10.0 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2009.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- رفع أسعار جميع المشتقات النفطية في 16 نيسان 2010، مع استمرار تثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:-

المـــــادة	الوحدة	2010		التغير ٪
		آذار	نيسان	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	367.7	370.1	0.7
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	367.7	370.1	0.7
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	434	455	4.8
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	439	460	4.8
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	454	475	4.6
الإسفلت	دينار/طن	395.1	397.6	0.6
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	525	550	4.8
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	630	660	4.8
السولار	فلس/لتر	465	485	4.3
الكاز	فلس/لتر	465	485	4.3
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على اتفاقية مبادلة الدين الفرنسي مقابل مشاريع تنموية تبلغ قيمتها حوالي 2.7 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الحديقة النباتية الملكية ومشروع المركز التدريبي في وزارة المالية (نيسان 2010).

- التوقيع على اتفاقية ضمان قرض بين الحكومة الأردنية والصندوق السعودي للتنمية بقيمة 193 مليون ريال سعودي أو ما يعادل 51.6 مليون دولار أمريكي، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع التوسعة الثالثة لمحطة كهرباء السمرا والهادف إلى تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية في المملكة (نيسان 2010).

رابعا: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- تراجعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر شباط من عام 2010 بنسبة 7.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 360.3 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010 فقد تراجعت الصادرات الكلية بنسبة 6.0٪ لتبلغ 748.7 مليون دينار.
- ارتفعت **المستوردات** خلال شهر شباط من عام 2010 بنسبة 22.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 786.6 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 11.7٪ لتبلغ 1,592.4 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر شباط من عام 2010 ارتفاعاً نسبته 67.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 426.3 مليون دينار. أما خلال الشهرين الأولين من عام 2010 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 34.0٪ ليبلغ 843.7 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، ارتفعت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر آذار من عام 2010 بنسبة 48.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 لتبلغ 191.5 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات هذا البند بنسبة 40.6٪ لتبلغ 66.1 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2010 فقد ارتفعت مقبوضات بند السفر بنسبة 39.6٪ لتبلغ 502.6 مليون دينار، كذلك ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 40.0٪ لتبلغ 184.5 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفض **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر آذار من عام 2010 بنسبة 0.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 206.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 0.9٪ ليبلغ 588.8 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال عام 2009 عجزاً مقداره 899.8 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 1,546.0 مليون دينار خلال عام 2008.

- شهد عام 2009 صافي تدفق **استثمارات أجنبية مباشرة** إلى المملكة قيمتها 1,691.0 مليون دينار مقارنة مع 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008.
- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2008 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,970.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليبلغ 13,088.2 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- ي ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 22.1 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 166.4 مليون دينار خلال الشهرين الأولين من عام 2010، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 188.5 مليون دينار ليبلغ 2,222.8 مليون دينار.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية

بالمليون دينار

	كانون ثاني – شباط			
	2009 القيمة	معدل التغير (٪) 2009/2008	2010 القيمة	معدل التغير (٪) 2010/2009
التجارة الخارجية	2,034.3	-13.0	2,222.8	9.3
الصادرات الكلية	796.5	3.8	748.7	-6.0
الصادرات الوطنية	608.3	5.3	630.4	3.6
المعاد تصديره	188.2	-0.7	118.3	-37.1
المستوردات	1,426.0	-19.0	1,592.4	11.7
الميزان التجاري	-629.5	-36.7	-843.7	34.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن

كانون ثاني – شباط للأعوام 2009، 2010.

بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
العراق	117.9	111.3	-5.6
الولايات المتحدة الأميركية	98.8	93.6	-5.3
السعودية	47.9	56. 1	17.1
الهند	47.6	47.9	0.6
سوريا	33.1	43.7	32.0
الإمارات	14.5	21.7	49.7
أندونيسيا	32.6	20.9	-35.9
في مجال المستوردات			
السعودية	226.2	299.7	32.5
الصين	158.7	168.6	6.2
الولايات المتحدة الأميركية	91.3	96.4	5.6
مصر	87.4	85.5	-2.2
المانيا	101.8	84.9	-16.6
اليابان	45.0	72.2	60.4
كوريا الجنوبية	55.2	68.0	23.2
ايطاليا	42.3	51.1	20.8
فرنسا	35.2	45.2	28.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 تراجعاً نسبته 6.0٪ لتصل إلى 748.7 مليون دينار، مقارنة مع نمو نسبته 3.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. وجاء هذا التراجع نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 22.1 مليون دينار أو ما نسبته 3.6٪ لتصل إلى 630.4 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 69.9 مليون دينار أو ما نسبته 37.1٪ لتصل إلى 118.3 مليون دينار.

وبتفحـص أبرز تطـورات الصادرات الوطنية خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض صادرات المملكة من **الملابس** بمقدار 3.1 مليون دينار (3.2٪) لتصل إلى 93.1 مليون دينار، واستحوذت السوق الأميركية على ما نسبته 93.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.
- ارتفاع صادرات المملكة من **الخضروات** بنسبة 17.8٪ أو ما مقداره 13.7 مليون دينار لتصل إلى 90.7 مليون دينار، حيث استأثرت أسواق كل من سوريا والعراق وروسيا على ما نسبته 74.0٪ من صادرات المملكة من الخضروات.
- تراجع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 3.3 مليون دينار (6.5٪) لتصل إلى 47.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 56.1٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 113.1٪. وقد استأثرت أثيوبيا والهند واليابان على ما نسبته 81.1٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.
- ارتفاع الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بمقدار 3.3 مليون دينار (7.6٪) لتصل إلى 46.9 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان ولبنان على ما نسبته 50.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2009 و 2010، بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**608.3**	**630.4**	**3.6**
الملابس	**96.2**	**93.1**	**-3.2**
الولايات المتحدة الأميركية	88.9	87.2	-1.9
الخضروات	**77.0**	**90.7**	**17.8**
سوريا	20.9	30.2	44.5
العراق	28.5	29.9	4.9
روسيا	6.0	7.0	16.7
الأسمدة	**50.8**	**47.5**	**-6.5**
أثيوبيا	0.0	19.0	-
الهند	3.9	11.5	194.9
اليابان	41.4	8.0	-80.7
منتجات دوائية وصيدلية	**43.6**	**46.9**	**7.6**
السعودية	14.1	8.9	-36.9
الجزائر	3.2	5.6	75.0
السودان	3.4	5.1	50.0
لبنان	3.8	4.1	7.9
الفوسفات	**74.2**	**43.7**	**-41.1**
الهند	14.5	27.5	89.7
أندونيسيا	32.5	12.0	-63.1
هولندا	0.0	2.5	-
البوتاس	**48.7**	**41.7**	**-14.4**
اندونيسيا	0.0	8.7	-
الهند	28.0	6.7	-76.1
ماليزيا	0.0	3.3	-
الآلات ومعدات النقل	**30.7**	**39.1**	**27.4**
السعودية	7.6	13.9	82.9
العراق	9.1	11.2	23.1
قطر	1.2	3.2	166.7
الورق والكرتون	**18.5**	**22.8**	**23.2**
السعودية	4.7	6.5	38.3
العراق	7.1	6.1	-14.1
مصر	0.9	3.6	300.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

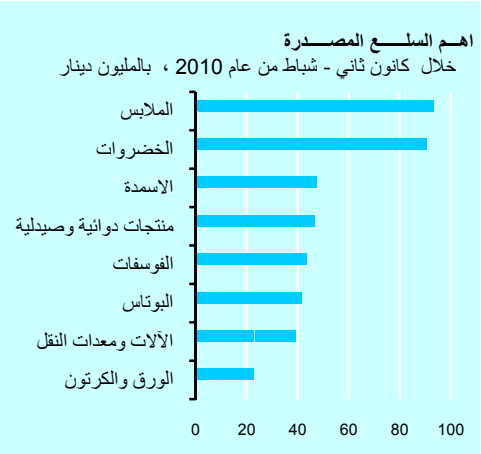

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 30.5 مليون دينار (41.1٪) لتصل إلى 43.7 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 62.3٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 56.4٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا وهولندا السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 96.1٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

- انخفاض الصادرات من **البوتاس** بمقدار 7.0 مليون دينار (14.4٪) لتصل إلى 41.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض أسعار البوتاس بنسبة 41.1٪، وارتفاع الكمية المصدرة بنسبة 45.6٪. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى أندونيسيا والهند وماليزيا ما نسبته 44.8٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

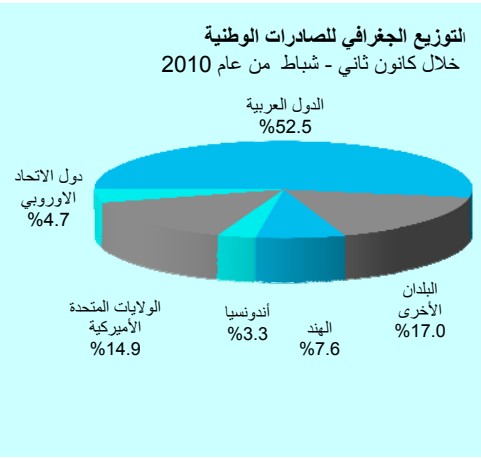

- ارتفاع الصادرات من "**الآلات ومعدات النقل**" بمقدار 8.4 مليون دينار (27.4٪) لتصل إلى 39.1 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والعراق وقطر ما نسبته 72.4٪ من إجمالي الصادرات من هذه السلع.

- ارتفاع صادرات المملكة من **الورق والكرتون** بمقدار 4.3 مليون دينار أو ما نسبته 23.2٪، حيث استأثرت أسواق كل من السعودية والعراق ومصر على ما نسبته 71.1٪ من صادرات المملكة من هذه المنتجات.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والخضروات والأسمدة و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والبوتاس و"الآلات ومعدات النقل" و"الورق والكرتون" خلال الشهرين الأولين من عام 2010 على ما نسبته 67.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 72.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من العراق والولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند وسوريا والإمارات وأندونيسيا خلال الشهرين الأولين من عام 2010 على ما نسبته 62.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 64.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الشهرين الأولين من عام 2010 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ارتفاعاً مقداره 166.4 مليون دينار (11.7٪) لتبلغ 1,592.4 مليون دينار، مقابل تراجع نسبته 19.0٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2009.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الشهرين الأولين من عام 2010 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009، يلاحظ ما يلي:

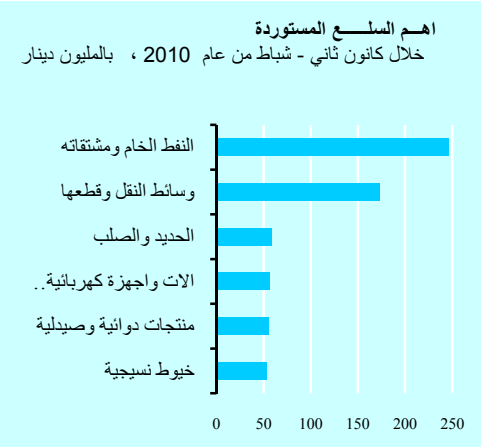

- ارتفاع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 57.6 مليون دينار (45.7٪) لتصل إلى 183.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع أسعار النفط بنسبة 42.3٪، وارتفاع الكميات المستوردة بنسبة 2.4٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

- ارتفاع المستوردات من **"وسائط النقل وقطعها"** بمقدار 22.9 مليون دينار (15.2٪) لتصل إلى 173.4 مليون دينار. وتعتبر كل من اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 68.9٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "**المشتقات النفطية**" بمقدار 37.1 مليون دينار (144.4٪) لتصل إلى 62.8 مليون دينار، وتعتبر أسواق كل من السعودية وفرنسا وإيطاليا المصدر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.
- انخفاض مستوردات المملكة من "**الحديد والصلب**" بمقدار 21.8 مليون دينار (27.2٪) لتصل إلى 58.3 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من أوكرانيا وروسيا والامارات العربية المتحدة المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه المواد.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "**آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها**" بمقدار 11.3 مليون دينار (24.9٪) لتصل إلى 56.7 مليون دينار. وقد تم تغطية 50.3٪ من احتياجات المملكة من هذه الآلات والأجهزة من أسواق الصين وكرواتيا وكوريا الجنوبية وألمانيا.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بمقدار 11.4 مليون دينار (26.0٪) لتصل إلى 55.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من المملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا واليابان على ما نسبته 50.1٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.

أبرز المستوردات السلعية خلال الشهرين الأولين من عامي 2009 و 2010 بالمليون دينار

	2009	2010	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**1,426.0**	**1,592.4**	**11.7**
النفط الخام	**126.0**	**183.6**	**45.7**
السعودية	116.4	161.8	39.0
وسائط النقل وقطعها	**150.5**	**173.4**	**15.2**
اليابان	23.7	49.7	109.7
كوريا الجنوبية	32.1	39.5	23.1
ألمانيا	43.6	30.3	-30.5
مشتقات نفطية	**25.7**	**62.8**	**144.4**
السعودية	4.3	37.2	765.1
فرنسا	4.6	14.9	223.9
إيطاليا	0.0	7.2	-
الحديد والصلب	**80.1**	**58.3**	**-27.2**
أوكرانيا	34.7	20.8	-40.1
روسيا	10.2	10.3	1.0
الإمارات العربية المتحدة	0.2	4.1	-
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**45.4**	**56.7**	**24.9**
الصين	6.5	8.4	29.2
كرواتيا	0.0	8.0	-
كوريا الجنوبية	2.2	6.3	186.4
ألمانيا	5.2	5.8	11.5
منتجات دوائية وصيدلية	**43.9**	**55.3**	**26.0**
المملكة المتحدة	2.8	9.0	221.4
سويسرا	3.7	9.0	143.2
ألمانيا	5.6	6.2	10.7
اليابان	1.7	3.5	105.9
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**55.6**	**53.3**	**-4.1**
الصين	25.8	24.2	-6.2
تايوان	8.6	9.5	10.5
سوريا	2.6	3.0	15.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "**خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها**" بمقدار 2.3 مليون دينار (4.1٪) لتصل إلى 53.3 مليون دينار. وتعتبر كل من الصين وتايوان وسوريا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلع.

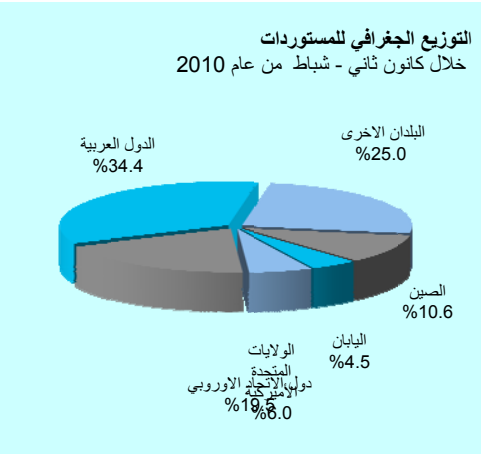

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائط النقل وقطعها" و "المشتقات النفطية" و"الحديد والصلب" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" خلال الشهرين الأولين من عام 2010 على ما نسبته 40.4٪ من إجمالي المستوردات مقابل 37.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية ومصر وألمانيا واليابان خلال الشهرين الأولين من عام 2010 على ما نسبته 50.7٪ من إجمالي المستوردات مقابل 49.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الشهرين الأولين من عام 2010 انخفاضاً مقداره 69.9 مليون دينار او ما نسبته 37.1٪ لتبلغ 118.3 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الشهرين الأولين من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 214.2 مليون دينار أو ما نسبته 34.0٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2009 ليصل إلى 843.7 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر آذار من عام 2010 بنسبة 0.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2009 ليبلغ 206.7 مليون دينار. أما خلال الربع الأول من عام 2010 فقد ارتفع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 0.9٪ بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2009 ليبلغ 588.8 مليون دينار.

السـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 142.7 مليون دينار (39.6٪) لتصل إلى 502.6 مليون دينار. ويعود الارتفاع في الدخل السياحي إلى ارتفاع أعداد زوار المملكة (السياح) بما نسبته 26.1٪ خلال الربع الأول من عام 2010 ليصل إلى 1495 ألف زائر مقارنة مع 1185 ألف زائر خلال الفترة المماثلة من عام 2009.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الربع الأول من عام 2010 ارتفاعاً مقداره 52.7 مليون دينار (40.0٪) لتصل إلى 184.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ارتفاع أعداد سياح الإنفاق بنسبة 64.7٪ لتصل إلى 718 ألف سائح مقارنة مع 436 ألف سائح لنفس الفترة من عام 2009.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 إلى ما يلي:-

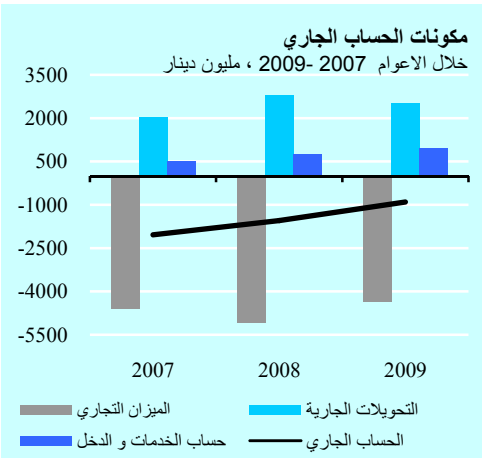

- تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 899.8 مليون دينار بالمقارنة مع عجز قدره 1,546.0 مليون دينار تم تسجيله خلال عام 2008 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- تراجع ملموس في عجز الميزان التجاري للمملكة خلال عام 2009 بمقدار 730.7 مليون دينار (14.4٪) ليصل إلى 4,353.7 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 5,084.4 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل ميزان الخدمات وفراً بمقدار 530.1 مليون دينار خلال عام 2009 مقارنة مع وفر بلغ 249.6 مليون دينار خلال عام 2008. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 1,311.4 مليون دينار و 150.7 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 810.7 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 121.3 مليون دينار.
- انخفاض الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 60.1 مليون دينار ليصل إلى 433.5 مليون دينار بالمقارنة مع 493.6 مليون دينار خلال عام 2008. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 113.4 مليون دينار. وارتفاع صافي دخل الاستثمار بمقدار 53.3 مليون دينار.
- تراجع صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 304.9 مليون دينار ليصل إلى 2,490.3 مليون دينار، وذلك في ضوء تراجع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال عام 2009 بمقدار 274.8 مليون دينار ليسجل 675.5 مليون دينار بالمقارنة مع 950.3 مليون دينار خلال عام 2008، وتراجع صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 30.1 مليون دينار ليصل إلى 1,814.8 مليون دينار مقارنة مع 1,844.9 مليون دينار خلال عام 2008، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال عام 2009 انخفاضاً بمقدار 47.1 مليون دينار (2.4٪) ليصل إلى 1,899.6 مليون دينار.

■ أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2009 صافي تدفق للداخل مقداره 306.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,439.5 مليون دينار خلال عام 2008. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً لداخل المملكة بمقدار 1,691.0 مليون دينار خلال عام 2009 مقابل 2,005.7 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 447.0 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 406.8 مليون دينار خلال عام 2008.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 1,322.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 356.4 مليون دينار خلال عام 2008.
- ارتفاع ملموس على الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال عام 2009 بمقدار 2,209.2 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مماثل مقداره 808.8 مليون دينار خلال عام 2008.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2008 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 94.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 13,232.4 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 701.5 مليون دينار وارتفاع الأصول الخارجية المتمثلة بالقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية للجهات غير المقيمة بمقدار 226.7 مليون دينار من جهة، وانخفاض رصيد الأصول الخارجية من النقد والودائع للبنوك التجارية بقيمة 734.5 مليون دينار من جهة أخرى.

- انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 1,876.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 26,320.6 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار ١,٥٨٥.٩ مليون دينار ليبلغ ٣,٣١٧.١ مليون دينار، وذلك نتيجة إعادة شراء جزء من الديون التصديرية المستحقة لنادي باريس خلال عام ٢٠٠٨.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار ١,٢٨٣.٧ مليون دينار ليبلغ ٤,٩٣٠.٧ مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 185.2 مليون دينار ليبلغ ١١,٥٧٠.٦ مليون دينار، بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو ٨٤٩.٤ مليون دينار (البنوك المرخصة ٧٧٥.٣ مليون دينار والبنك المركزي ٧٤.١ مليون دينار) لتبلغ ٥,٥٨٥.٦ مليون دينار.